١٥ و١٦/٤/١٩٨٩).

سياسة قوات الاحتلال

اضطر الجيش الاسرائيلي الى اجراء بعض التعديلات على سياسته في قمع الانتفاضة، نتيجة لشدة المقاومة، من جهة، ولزيادة الضغط السياسي، الداخلي والخارجي، من الجهة الاخرى. وقد تجلّى ذلك تماماً في تغيّر حجم وطبيعة وطرق السيطرة على الارض. فبعد ان تمّ ادخال وحدات من حرس الحدود الى بعض مناطق قطاع غزة، في أوائل آذار (مارس)، لجأت السلطات الى استبدال قوى الجيش بأفراد الحرس في جنين وقلقيلية وطولكرم في ٢٥ من الشهر عينه (**حداشوت**، ٢٦/٣/١٩٨٩). غير ان المعروف هو ان وحدة حرس الحدود لا يزيد تعدادها على ٥٥٠٠ فرد، أي انها صغيرة ولا تقدر على تولّي المهام كافة التي كان ينفّذها الجيش في تلك المناطق، ممّا يشير الى تقليص التواجد الاسرائيلي هناك عموماً. وأوضح قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسناع، ان هدف ذلك التوجه هو البقاء خارج القرى لتجنّب المواجهات والصدامات مع أهلها، وانه يتمّ تقليل حجم الوجود تدريجياً (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٩/٣/١٩٨٩؛ **والحياة**، ٣٠/٣/١٩٨٩). هذا، وانعكست آثار الفشل الاسرائيلي بتحقيق السيطرة على الارض، وحجم الكلفة التي يتكبدها الاحتلال، في اعلان وزير الشرطة، حاييم بار ـ ليف، في الثامن من نيسان (ابريل)، عن انه سيتمّ غلق نصف المخافر التي كان يديرها رجال الشرطة العرب في الارض المحتلة العام ١٩٦٧، خلال الشهر التالي، وذلك بسبب استقالة ٧٥٠ من أصل ٩٠٠ شرطي حتى الآن (**المصدر نفسه**، ٨ ـ ٩/٤/١٩٨٩).

في المقابل، لجأت قوات الاحتلال الى الاجراءات الجماعية واسعة النطاق في مناسبات محددة لتقليص حجم التحرك الشعبي، وكان المثال على ذلك في اعلان قائد الشرطة، دافيد كراوس، في ٢٨ آذار (مارس)، عن انه سيتمّ نشر ٤٥٠٠ شرطي و٥٠٠ جندي، تدعمهم الطائرات المروحية والعربات، في انحاء الجليل والمثلّث والنقب، كاجراء احترازي لحفظ الامن ومنع أعمال المقاومة عند احياء ذكرى «يوم الارض» في ٣٠ الشهر (**فلسطين الثورة**، ٢/٤/١٩٨٩). كما قامت السلطات بعزل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كلياً، عشية ذلك التاريخ، كاجراء وقائي (**الحياة**، ٣٠/٣/١٩٨٩). ثم عاد الجيش الاسرائيلي وحشد ثلاثة آلاف جندي في القدس الشرقية يوم الجمعة الواقع في ١٤/٤/١٩٨٩ لمنع جموع المصلّين الشبان من بلوغ المسجد الاقصى من خارج المدينة، اثر الاشتباكات الدامية التي وقعت هناك قبل أسبوع (**المصدر نفسه**، ١٥ ـ ١٦/٤/١٩٨٩).

برزت نتيجة أخرى للتحوّلات في أوضاع الانتفاضة وفي المبادرة السياسية الفلسطينية وفي سياسة الجيش الاسرائيلي في المدة الاخيرة، ألا وهي استفحال ظاهرة الارهاب الصهيوني غير الرسمي السري؛ حيث قام تنظيم ارهابي مجهول بحرق منزل النائب يائير تسبان، والصحفي دان مرغليت، في القدس، في ١٦ آذار (مارس)، بتهمة الالتقاء بممثلي م.ت.ف. وشخصيات فلسطينية بارزة في الداخل (**فلسطين الثورة**، ٢٦/٣/١٩٨٩). وما لبثت الجهة نفسها ان حاولت حرق منزل الرئيس السابق لبلدية بيتح تكفا، دوف تابوري، في ٢٠ الشهر، بسبب مواقفه السياسية، وكانت أحرقت سيارة احد قادة حركة «السلام الآن»، دان الماغور، في تل ـ أبيب، في التاسع منه (**المصدر نفسه**، ٢٦/٣/١٩٨٩). وكان التنظيم السري أعلن عن نفسه في العاشر من نيسان (ابريل)، حين اعتدى رجل يرتدي بدلة عسكرية على المواطنين العرب عند باب يافا في القدس بواسطة رشيش عوزي، فسقط احدهم شهيداً وجرح ثلاثة، وبعد ذلك، أعلنت جماعة «حملة الحراب» مسؤوليتها (**الاندبيندانت**، ١١/٤/١٩٨٩). وتبع ذلك اعلان الاجهزة الامنية عن اعتقال ثلاثة مشتبهين من الاسرائيليين بعد يوم، بتهمة العلاقة بالحادث (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢/٤/١٩٨٩). كما وقع اعتداء جديد في ١١ الشهر، حين هاجم اسرائيلي المارة العرب في هاتيكفاه في تل ـ أبيب، فجُرح اثنان طعناً (**الحياة**، ١٢/٤/١٩٨٩).

هذا، وحصلت اعتداءات ارهابية عدة ارتكبها اعضاء في اجهزة الامن، وربما بعض المستوطنين، كانوا ينتحلون صفة الصحفيين ليركبوا السيارات ويتجنبوا القذف بالحجارة وليقتربوا من